مزيد من التحديات والفرص بعد انضمام أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الاوروبى

حالة طوارىء على خريطة الاقتصاد المصرى بعد هبوب رياح التغيير الأوروبية

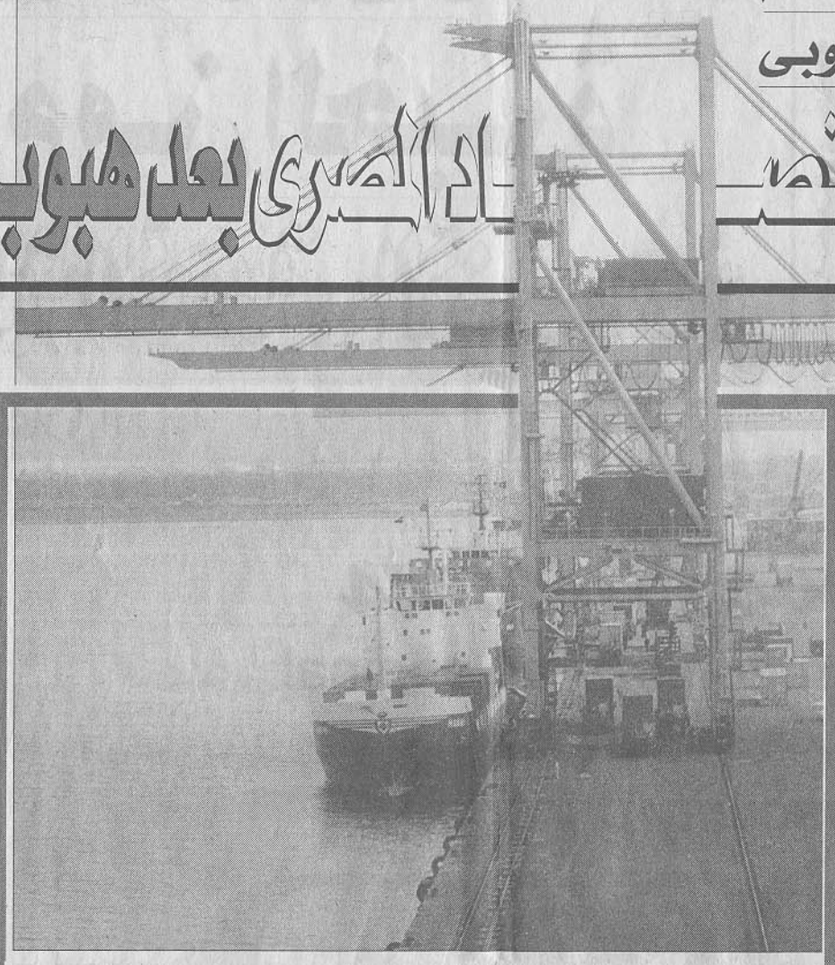

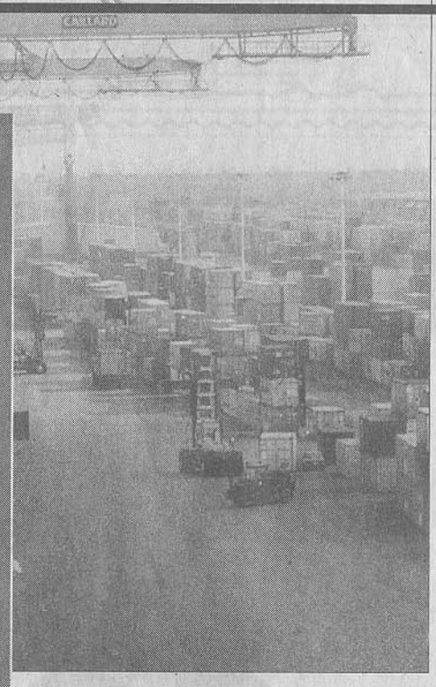

تيارات اقتصادية مؤثرة طرحت نفسها بقوة على خريطة الاقتصاد العالمى بعد انضمام دول أوروبا الشرقية العشر مطلع هذا الشهر الى الاتحاد الاوروبى.. هذه التيارات هل تصيب مناخ الاقتصاد المصرى برياح دافئة تكون لها تأثيرات ايجابية على حجم وطبيعة الاستثمارات الاوروبية فى مصر؟ أم انها ستأتى قارسة البرودة وتهرب الاستثمارات الى دول اوروبا الشرقية التى تتسم بعمالة رخيصة وسوق استثمارية واسعة اكثر قربا الى السوق الاوروبية؟

لاشك ان كل الاحتمالات قائمة وأن اتساع الاتحاد الاوروبى الى ٢٥ دولة يسكنها ٤٥٠ مليون نسمة صار يمثل مزيداً من التحديات والفرص فى آن واحد امام الاقتصاد المصرى وعليه اعلان حالة الطوارىء لتعظيم ايجابيات هذا التحول وتقليص سلبياته تماما كما نجحت روسيا والصين فى تأمين مصالحهما التجارية مع أوروبا علما بأن الاتحاد الاوروبى هو أكبر شريك تجارى لمصر وأحد أكبر الجهات المانحة للمساعدات الدولية.

جذب الاستثمارات.. الشراكة.. القدرة التنافسية..
برامج المساعدات.. قضايا تحتاج إلى إعادة نظر

د. على الصعيدى

د. محمد الغمراوى

فى البداية يقول د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات إن انضمام عشر دول جديدة للاتحاد الاوروبى له مردوده الايجابى الذى يتمثل فى قيام تلك الدول بفتح اسواقها على الفور امام الصادرات المصرية وفقاً لما جاء بنصوص اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية مقابل الفتح المتدرج للسوق المصرى خلال الفترة الانتقالية.

ومصر تتمتع بميزة لا تتوافر لبلدان شرق اوروبا وهى الحصول على إعفاء جمركى لمنتجاته المتجهة الى الدول العربية او دول اتفاقية الكوميسا.

ويضيف د. نادر رياض أن تلك التغيرات والتوسعات لا تخلق مشاكل بقدر ما تخلق مجموعة من التحديات فى مجال القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى خاصة أن اوروبا هى الشريك التجارى الاول لمصر واكثر من ٤٠٪ من تجارتها الخارجية للاتحاد الاوروبى إذن المنافسة قادمة سواء قبلناها لم لا ويعود ويؤكد ان مكانة مصر الاستراتيجية وأهمية اسواقها للتجارة الدولية امر يفرض نفسه مما دعا التكتلات الدولية إلى السعى لاقامة شركات وكيانات اقتصادية معها ولكن المطلوب تعاون جميع الاطراف بالكفاءة المطلوبة لزيادة معدلات الاداء والامر مرهون بالسياسات التى ستتبناها الحكومة للتعامل مع هذا الواقع وذلك بفتح افاق تصديرية للصناعات ذات القيمة المضافة فتصدير الخامات لم يعد مطلباً للدول النامية ولابد من تصدير منتجات كاملة الصنع ذات جودة وقدرة على المنافسة ومثال ذلك تصدير ملابس تامة الصنع او على اقل تقدير تصدير غزول بدلاً من تصدير القطن خاما ويؤكد د. نادر رياض ان الرحلة القادمة تحتاج الى اليات كثيرة لمواجهة التحدى وما بمنا قبلنا التحدى وبخلنا فى التكتلات الدولية فلابد من الاستعداد برفع الانتاجية وجودتها وتخصيص ميزانيات للحدث والتطوير وتنمية المهارات البشرية والاهتمام بالتدريب وبعدها لن تخيفنا اى تكتلات شرقية او غربية.

وزير الصناعة:

ثلاثة محاور للتعامل مع الواقع الجديد بما يفرضه من تحديات كبيرة

تحقيق
امانى صادق

أما خالد ابو اسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية فيقول ان دول الكتلة الشرقية التى انضمت مؤخراً الى الاتحاد الاوروبى تربطها بمصر علاقات اقتصادية قديمة مميزة وهناك تعاون مستمر بيننا فلماذا إذن التخوف من انضمامها الى الاتحاد الاوروبى فقد كانت هناك اتفاقيات ثنائية بين مصر وبينها وهذه الاتفاقيات بالطبع انتهت بانضمام هذه الدول للاتحاد لتكون اشمل وأوسع باعتبار أن مصر ضمن تكتل الاتحاد الاوروبى وهذا سيعطيها ميزة التواجد داخل أسواق ٢٥ دولة بدلاً من ١٥ دولة هم عدد دول اوروبا الغربية.

ويضيف انه مع الوضع الجديد واتساع مساحة الاسواق فهناك نواح كثيرة يجب بحثها مع الاتحاد الاوروبى حتى نستفيد من هذا التوسع اهمها نظام الحصص السلعية وخاصة الزراعية فما كان محدداً لاسواق ١٥ دولة لن يكفى لتغطية ٢٥ دولة ويؤكد رئيس اتحاد الغرف التجارية أننا بخلنا زمن العولمة ورضينا بالتحدى وعلينا اثبات ذاتنا فزمن الحصانة والحماية للتجارة والصناعة انتهى والبقاء سيكون للاجود والارخص وهذا يلقى مسئولية على المسئولين بضرورة مساندة الصناع بتوفير الجو الصحى والملائم للانتاج ومراجعة كثير من المعوقات فكثير من الحكومات تدعم منتجيها بخفض الجمارك والضرائب حتى تنخفض التكلفة الانتاجية ويستطيع المنتج المنافسة سعريا.. والمساعدة فى التدريب وتوفير العمالة الماهرة والتكنولوجيا فعجلة التطوير سريعة ولن تنتظر احداً.

كما ان جذب الاستثمارات يحتاج الى بنية صالحة لنمو رأس المال وقوانين لحمايته وصاحب رأس المال لا يهمه الا تنمية رأسماله بغض النظر عن المكان فالمال ليس له وطن وما يحكمه هو المصلحة وطالما لدى فى مصر المناخ الجاذب من التشريعات والقوانين والتسهيلات فلن يكون هناك تخوف من اى تكتل دولى.

الاتفاقية والتعويض

أما السفير جمال بيومى فيؤكد ان مصر عقدت اتفاقية تكتل اقليمى مع ١٥ دولة معتمدة على قدرتها على ان ينافسوها وتنافسهم فى اسواقها واسواقهم ولكن نظراً لعدم تكافؤ القدرات بيننا وبينهم لان مصر فى درجة نمو مختلفة فقد كفل الاتفاق التعويض بعدة وسائل من أهمها ان السوق الاوروبية ينفتح امام الصادرات المصرية دون معوقات جمركية او غير جمركية على الفور ليكون امام الصادرات المصرية ثانى اكبر سوق مستورد فى العالم واكبر سوق يمكن استيعاب الصادرات المصرية بحكم انه الشريك التجارى الاول بينما لا يطالبنا الاتحاد الاوروبى بالمثل فمصر ستفتح اسواقها للصادرات.

ويوضح جمال بيومى ان التعويض الثانى الذى تقدمه اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية هو التعهد الاوروبى بتوفير حزمة من المساعدات المالية لمشروعات وبرامج التنمية وقد حصلت مصر على اكبر حجم من المساعدات الاوروبية مقارنة بالدول الاخرى وقد حدثت على مرحلتين «ميدا» من ٩٧ – ١٩٩٩ وكانت فى ٥ برامج للتنمية وكانت البداية الحصول على ١٠٠ مليون يورو لبرنامج تحديث التعليم الاساسى و ١١٠ ملايين يورو لبرنامج تحديث الصحة الاساسية و ٥٥ مليونا لبرنامج تحديث القطاع الخاص و ١٥٥ مليونا للصندوق الاجتماعى للتنمية و ٢٥٠ مليونا لبرنامج تحديث الصناعة بالاضافة الى قروض من بنك الاستثمار الاوروبى تتاح للقطاع المصرفى المصرى لكى يوفرها للقطاع الخاص لتحديث الالات الصناعية.

ويضيف أن مصر حصلت على برامج لتحديث قطاع التجارة الخارجية والتدريب المهنى ولتنمية جنوب سيناء وجنوب مصر «الصعيد» ومازال التفاوض جاريا لاستكمال هذه البرامج.. ويتساءل إذا كنا قد قبلنا فى البداية توقيع الاتفاقية للدخول فى منافسة مع المانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا فهل يفترض ان نخاف او نسأل عن منافسة دول أقل منها تقدماً وتحتاج الى المساعدة؟!

والتخوف الثانى من بولندا على اعتبار أنها من أكبر الدول فى شرق اوروبا زراعياً وبالتالى ستتنافسنا زراعياً فإن واقع الامر ان مصر تبيع موقعها الجغرافى ومناخها المعتدل فى الشهور من نوفمبر الى مايو حيث تكون اوروبا مغطاة بالثلوج وهذه الفترة فرصتنا للتواجد داخل الاسواق الاوروبية المتعطشة فى هذا الوقت للحاصلات والزراعات.

ويوضح جمال بيومى أن المستثمر الذى اسعى الى اجتذابه باتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية ليس المستثمر الاوروبى ولكن المستثمر المصرى والعربى الذى يوظف أكثر من ١٢٠ مليار يورو فى الخارج فالمقصود عودة

د. سليم التلاتلى

خالد ابو اسماعيل

د. نادر رياض

هذه الاموال المهاجرة وهذا يتوقف على توفير المناخ الجاذب للاستثمار. ونحن دخلنا الامتحان وقبلنا التحدى.

المشاركة والاستثمار

ويوضح د. الغمراوى رئيس هيئة الاستثمار أنه بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الاوروبية لدول جنوب المتوسط فإن التوقعات تشير الى اتجاه هذه الاستثمارات الى دول شرق اوروبا المنضمة حديثاً. وقد استعدت مصر لهذا التحول الجديد من خلال عدد من السياسات والاجراءات لجعل المناخ الاستثمارى المصرى اكثر جاذبية وأكثر تطوراً وذلك من خلال صدور قانون الاستثمار الجديد ليقدم حزمة من الحوافز والتيسيرات لتشجيع الاستثمار فى مصر.

كما ان تحرير سعر الصرف كان احدى الخطوات الهامة الفعالة فى جذب الاستثمارات الاجنبية حيث تصبح تكلفة الاستثمار منخفضة بعد ارتفاع سعر الدولار فى الفترة الاخيرة.

هذا بالاضافة للدعم الكبير الذى تقدمه الدولة للاستثمار على أعلى مستوى وما يقوم به الرئيس مبارك من زيارات وجولات فى دول اوروبا وامريكا هيأت السبيل لجذب مزيد من الاستثمارات لزيادة الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى هذا بجانب ما تقوم به الحكومة من برامج للاصلاح الاقتصادى والهيكلى أما بالنسبة للعمالة المهاجرة الى الاتحاد الاوروبى فسيكون لهذا التوسع اثار سلبية على العمالة خاصة أن الدول الاعضاء الجديدة تعانى من نسبة عالية من البطالة فضلاً عن انخفاض مستويات الاجور وهذا ما سيدفعها الى التنقل بحرية داخل الاتحاد الاوروبى الامر الذى يهدد العمالة القادمة من دول الجنوب المتوسطى.

المشاركة وتحدى الجودة

ولان الجودة ستكون حصان الرهان فى سباق الأسواق المفتوحة فكان لابد من رأى مسئول الجودة والمواصفات د. محمود عيسى رئيس هيئة التوحيد القياسى فيقول: ان العشر دول الجدد فى الاتحاد الاوروبى تحولت بسرعة شديدة فى مجال ونظم المواصفات والجودة للتوافق مع المعايير الدولية والتشريعات الاوروبية وحيث كانت تستخدم فى الماضى معايير الكتلة الشرقية وهى معايير قومية وليست دولية. ونحن فى مصر يمكننا الاستفادة من تجربتهم فى التحول بمعرفة كيفية التغلب على المشاكل التى قابلت الصناعات فى هذه البلاد نتيجة هذا التحول كشرط لانضمامهم للنظم والتشريعات الاوروبية وحيث أن وضعهم مثل وضعنا وظروفنا متقاربة فيمكن تطبيق تجربتهم خاصة أننا اصبحنا فى مركب واحد تحكمها تشريعات ونظم موحدة ويؤكد أنه قد حدث تحول كبير فى الخطوات التى قطعتها مصر فى مجال التوافق فى التشريعات والمواصفات فهناك خطة يتم تنفيذها يمولها الاتحاد الاوروبى تستغرق ٣ سنوات بتكلفة تصل الى ٤٢ مليون يورو «٣٥٠ مليون جنيه» تشمل تأهيل واعتماد معامل الاختبارات والمعايرة على المستوى القومى للوصول الى الاعتراف الدولى واستكمال وتطوير وتحديث وتوفيق المواصفات القياسية مع مثيلاتها الدولية وقد تم توفيق ٣٠٠٠ مواصفة مصرية فى مختلف المجالات وخاصة الصناعات الهندسية والغذائية لتتطابق مع المواصفات العالمية لاعطاء ميزة تنافسية للانتاج المصرى وليكون جواز المرور للمنتجات المصرية للاسواق العالمية.

التحديث والعولمة

يبدأ د. سليم تلاتلى مدير مركز تحديث الصناعة والمفوض من الاتحاد الاوروبى بأننا نعيش اليوم ازمة المنشآت التى كانت رابحة فى الماضى ولم نتنبه الى التغيرات العميقة التى تسرى فى المجتمع ولم نستقرئ التوجهات الاستراتيجية التى اتبعتها مصر خاصة وهى تتجه نحو الاندماج فى الاسواق العالمية. فلقد وجدت هذه المنشآت نفسها اليوم تواجه تحديات الانتاجية والجودة والقدرة على التطويع والتأقلم التى لم تكن تتوقع حدوثها بهذه السرعة ويوضح د. سليم انه لا يمكن بناء سيناريوهات المستقبل على اثار الماضى فنحن مقدمون على عالم ستكون محددات التنافسية فيه شديدة الاختلاف عما عاهدناه فى الماضى، اننا مطالبون اليوم بمواجهة العديد من التحديات اهمها قدرتنا على ادخال الاصلاحات بالسرعة المطلوبة وبأقل تكلفة اجتماعية على المدى القصير وحتى يحدث ذلك فمن الضرورى خلق آليات تمكننا من بلوغ مستويات اعلى من النمو الاقتصادى وهذا يفرض على الحكومة والقطاع الخاص بصفة عامة والمجتمع الاقتصادى والمجتمع بكامله ان يقوم بمجهودات جبارة للدفع والابتكار لتحقيق نمو متواصل على المدى الطويل.

ويؤكد مدير مركز تحديث الصناعة ان مصر اختارت الدخول فى مسار العولمة ولابد لها من مواجهة التحديات وانضمام عشر دول جديدة للاتحاد الاوروبى لا يحمل كله مخاطر فهناك ايضا فرص وهناك اسواق ٢٥ دولة مفتوحة امامنا للدخول اليها بدون اعباء والمطلوب فقط هو الجودة وتطبيق المواصفات المطلوبة وهناك برنامج كامل للجودة يقدمه مركز تحديث الصناعة وتنفذه وزارة الصناعة مع هيئة التوحيد القياسى ولمزيد من التشجيع للمؤسسات لتطبيق الجودة تقرر منح جائزة سنوية للمؤسسات والشركات الأكثر التزاماً بتطبيق مواصفات الجودة والتى يحترق انتاجها الاسواق العالمية ويضيف د. سليم تلاتلى ان انضمام العشر دول الجديدة لاتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية سوف يزيد قوة المنافسة داخل السوق الاوروبية باعتبار دخولهم بدون جمارك خاصة ان اندماج هذه الدول فى الاتحاد سيعمل على تحسين دخل الافراد فيها ويرفع مستوى معيشتهم ومن أهم متطلبات المرحلة القادمة تحديد مواقع واسواق تتناسب مع قدرتنا مع المميزات التنافسية للصناعة المصرية ولا يمكن ان نحلم باننا نستطيع المنافسة فى كل المجالات والصناعة فلايوجد بلاد قوية فى كل شىء والمطلوب تعظيم الفرص. ويضيف د. سليم تلاتلى ان برنامج تحديث الصناعة من أهم أهدافه خلق وإظهار القوى الكامنة واستغلالها إلى أقصى حد وإعادة التأهيل لكثير من الصناعات لتخفيف المخاطر وقد انتهت الخطة الأولى للتحديث فى مايو الجارى لنبدأ خطة جديدة أكثر شمولاً ابتداء من يونيو القادم ويواجه د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الوضع ويعلق بصراحة ان توسع الاتحاد الاوروبى وانضمام عشر دول جديدة سيكون إضافة جديدة للتحديات التى يواجهها الاقتصاد المصرى ولذلك فمن الضرورى وضع التصدير وتحديث وتحسين الصناعة المصرية كهدف استراتيجى .. كما يجب بذل اقصى الجهود والطاقات للتغلب على هذه التحديات مشيراً إلى أن الفرصة متاحة امام المصدر المصرى ليستفيد من مرحلة التحول، وحالة النمو التى تمر بها الدول العشر الجديدة، والتى تتطلب استثمارات، وتوظيفاً أكبر لرؤوس الاموال مما يتيح امكانية دخول العديد من الصادرات المصرية الى هذه الاسواق لتغطية جانب من احتياجاتها.

ويضيف وزير الصناعة أن هناك ثلاثة محاور يجب تناولها عند الحديث حول توسع الاتحاد الاوروبى وانضمام العشر دول الجديدة اولها التجارة فنجد ان انضمام عشر دول الى الاتحاد الاوروبى يعنى الكثير بالنسبة للاقتصاد المصرى فإننا نتحدث عن سوق واسعة بلغ عدد السكان بها حوالى ٨٠ مليون نسمة.

وهذا بالطبع سيعطى فرصة لمضاعفة الصادرات المصرية بهذه السوق. وبعد انضمام الدول العشر الجديدة سيصبح لدينا فرصة التصدير لاكبر سوق فى العالم يصل عدد سكانها الى حوالى ٤٧٠ مليون نسمة هذا بجانب انخفاض مستوى الدخول فى العديد من الدول المنضمة الجديدة مقارنة بالاعضاء القدامى. وبالتالى هناك تقارب فى الانواق والقوى الشرائية مع ما تصدره مصر ولذا فعلينا ان نعمل على تحسين جودة منتجاتنا لان الجودة عنصر هام وأساسى فى تحديد الافضلية التنافسية لهذه السلع الى جانب المنافسة السعرية ويوضح د. الصعيدى ان وجود معايير ومواصفات موحدة يسهل نفاذ الصادرات المصرية للاسواق لذلك قامت الوزارة بتنفيذ برنامج لتوفيق المواصفات المصرية مع مثيلتها الاوروبية وعدة برامج اخرى لتوفيق المواصفات المصرية مع مثيلاتها العالمية وتم حتى الان توفيق ٣٢٢٧ مواصفة مصرية مع المواصفات الدولية وهنا لابد من التأكيد على ان الاستغلال الامثل للفرص التى يتيحها الاتفاق مع الاتحاد الاوروبى يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد المصرى على تحسين الانتاج وتطويره وخفض تكلفته ويؤكد وزير الصناعة اننا لا ننفى أن وجود عشر دول جديدة تصدر لمصر بجمارك مخفضة او بدون جمارك له اثر سلبى على الصناعة المصرية وحصيلة الدول، لكن لابد من عدم المبالغة وذلك لعدة اسباب منها ان الواردات المصرية من هذه الدول تمثل نسبة ١٪ من اجمالى الواردات المصرية وبالتالى فالخسارة المتوقعة فى الحصيلة الجمركية والتدفق السلعى قليلة للغاية.

الاستثمار والتحدى

ويضيف وزير الصناعة انه فيما يتعلق بالاستثمار فهناك تخوف من تحول الاستثمار الاجنبى المباشر الاوروبى من دول البحر المتوسط الى دول شرق ووسط اوروبا «الدول العشر الجديدة» فهذا التخوف واقعى ولكن لا يجب المبالغة فيه حيث ان هذا التحول قد بدأ يحدث منذ سقوط الكتلة الشيوعية وانيماج هذه الاقتصاديات فى الاقتصاد العالمى وليس من المنتظر أن يكون انضمام هذه الدول للاتحاد الاوروبى هو العامل الفاصل فى تحديد تدفق الاستثمارات الاجنبية لهذه الدول. كما تعتبر سياسة مصر التجارية الان نقطة انطلاق لكثير من الصناعات فى افريقيا والعالم العربى وهى همزة الوصل بين دول العالم العربى والاتحاد الاوروبى فى حين ان دول شرق اوروبا لا تلعب دوراً محورياً مثل الذى تقوم به مصر. ويتضح ذلك من سياسة مصر التجارية من اتفاقية الكوميسا واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى ستبدأ فى يناير القادم. ولعل المستقطب الرئيسى للاستثمار الاجنبى المباشر حالياً هى الصين والدول العشر تشاركنا التخوف إلى تحول الاستثمار الاجنبى إلى الصين ايضا.

ايان بوج سفير الاتحاد الأوروبى بالقاهرة:
آفاق أوسع للتعاون المصرى مع أوروبا الجديدة
المفوضية الأوروبية توصى بخطة عمل جديدة مع مصر

ايان بوج

يؤكد إيان بوج سفير الاتحاد الأوروبى بالقاهرة بأن مصر ستحقق مزايا وفوائد من توسع الاتحاد الأوروبى تشمل دخول الصادرات الصناعية المصرية إلى أسواق الدول العشر الأعضاء الجدد معفاة من الجمارك وذلك على خلاف الوضع قبل انضمامها حيث كانت تفرض رسوما جمركية عالية على المنتجات الصناعية الداخلة إلى أسواقها ولكن هذا سيتطلب من الصادرات المصرية تطبيق مقاييس الجودة العالمية ومعايير حماية البيئة والمستهلك مشيرا على ان برنامج تحديث الصناعة الذى تنفذه مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى يهدف إلى إرساء معايير الجودة وتشجيع الصناعة المصرية على الأخذ بتلك المعايير.

ويضيف بوج بأنه لن يترتب على انضمام عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبى تغيير الوضع كثيرا بالنسبة لتدفق الاستثمارات المباشرة الأوروبية إلى مصر خاصة وان المفوضية الأوروبية تعمل ما فى وسعها لجعل مصر جاذبة للاستثمارات الأجنبية لاحتياجاتها إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما استبعد تأثر المساعدات الأوروبية لمصر ودول المتوسط من التوسع الأوروبى وذلك لوجود خطوط تمويلية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى مختلفة عن تلك المخصصة لدول المتوسط ومن بينها مصر.

ويوضح ايان بوج ان الهدف من اتفاقية المشاركة هو تحديث الاقتصاد المصرى وان المفوضية الأوروبية ستعمل مع الحكومة المصرية وبالتشاور مع مجتمع الأعمال لتحديد ما يمكن فعله من أجل تحقيق وإنجاز الاصلاحات التى تحددها الحكومة المصرية مشيرا إلى وجود برامج يمولها الاتحاد الأوروبى تعمل حاليا كبرنامج تحديث الصناعة وبرنامج النهوض بالتجارة لدعم قدرات وزارة التجارة على النهوض بالصادرات المصرية وتوفير خطوط ائتمان للصندوق الاجتماعى للتنمية والجهات الأخرى لتمويل المشروعات الصغيرة.

ويكشف بوج عن اعتزام المفوضية الأوروبية رفع توصية إلى المجلس الأوروبى خلال هذا الشهر حول صياغة خطة عمل خاصة بمصر فى إطار سياسة توسيع الجوار الأوروبى الجديدة وهى خطة تحوى أنشطة مختلفة وعلى الجانب المصرى ان يحدد الأنشطة التى سيقبل بها والالتزامات التى سيلتزم بها وما تنوى فعله على مدى فترة زمنية محددة وسيقوم الاتحاد الأوروبى بتقديم المساعدة لضمان تنفيذ خطة العمل.

ويؤكد بوج ان السياسة الأوروبية الجديدة ستتيح لمصر المزيد من المشاركة الفعالة فى السوق الأوروبية الداخلية حيث لا تتيح اتفاقية التجارة الحرة والاعفاء الجمركى أية ضمانات للتصدير إلى السوق الأوروبى ما لم تتوافق الصادرات مع المقاييس الصناعية والبيئية المطبقة فى السوق الداخلى للاتحاد الأوروبى وتشير الإحصاءات إلى ان الدول المتوسطية بما فى ذلك مصر لم تستفد من الامكانات التى أتاحتها اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى حيث مازالت صادراتها الزراعية لا تغطى الحصص المحددة لتلك الدول.

ويتوقع السفير الأوروبى ان تجنى مصر فوائد من السياسة الأوروبية الجديدة منها جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة الصادرات ولكن بشرط وضع خطة عمل مناسبة وبشكل مدروس وصحيح بعيدا عن التركيز على التمويل الذى يتيحه برنامج المساعدات الأوروبية (ميدا).

سفراء المجموعة الاوروبية بعد انضمام عشر دول جديدة يرفعون علم الاتحاد الاوروبى فى الاسكندرية